

### كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

### المكاتب الصحفية.. وزراء على الصامت!!

إحجام كبير من الوزراء والمديرين في القطاعات الخدمية من التصريح، بعيداً عن تصريحاتها المبررة لقرارات الاستبعاد عن الدعم بسبب كثرة الأخطاء والعثرات لمعايير تحديد الشرائح المستبعدة، وبات أكثرهم يتهرب من التصريح حول أي من المسائل التي تمس الوضع المعيشي للمواطن والأسعار، وكان مسؤولي هذه الجهات يجرون تجارب سرية، لكن المستغرب ما وصل إليه الحال بتغيير أرقام هواتفهم أو عدم الرد على الاتصالات أو حتى تكليف أشخاص الرد في اجتماع.

قد يكون الخوف من المسائلة وراء هذا التهرب، بسبب عدم إعطائهم صلاحية بالتصريح عن أعمال مديرته والخدمات التي من المفترض أن تقدم للمواطنين، وهذا يعني وجود قصور في ثقة مديره به، وفي هذه الحال كان الأحرى به أن يعتذر عن شغله لنسب متقوص الصلاحيات، وقد يكون بسبب الخوف من انتقادات المواطنين لما سوف يصدر عنه، وذلك يعني أنه يدرك عدم نجاة ما قام به خلال تقلده لمهامه، وعدم تحقيقه أي إنجازات تلي المأمول منه، وفي هذه الحال يجب إغلاؤه إن لم يسبق وأن ما حصل من اعتراض من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد السوري للخدمات والقيام بتدوير الصفات بشكل مخالف للقانون ومخالف للنظام الأساسي للاتحاد الذي ينص على رئاسة مجلس إدارة

و ما أستعربه حقيقة هو تغيير الحال الذي يصيب بعض الزملاء عندما يصبحون مديرين للمكاتب الصحفية في الوزارات ليتحولوا إلى حائط يفصل بين زملائهم الصحفيين والجهة التي يعملون فيها متناسين كل ما كانوا يعانونه للحصول على المعلومة حين كانوا يمارسون العمل الصحفي الميداني، حتى وصل الأمر ببعض الزملاء إلى أن يكفوا أنفسهم وزراء، حتى إنهم باتوا في كثير من الأحيان يتاصبون العداة إلى زملائهم الراغبين بالحصول على معلومة، ونقل هموم ومشكلات المواطنين، فضلت ألا انكسرهم في هذا الموضوع بالاسم وأتسنى ألا أضطر إلى الإعلان عن اسمائهم وتصرفاتهم في مقام آخر.

أما كل ذلك على الوزارات ذات التماس مباشر بلقمة عيش المواطنين وريغ خبزهم، ودقهم، وأن تعي ضرورة التعامل بشفاقة مع المواطن وأن تنقل واقع الحال عبر وسائل الإعلام الوطنية، كما أنه عليها أن تستمع إلى ما تنقله هذه الوسائل من آلام وصعوبات بات يعاني منها أغلبية المواطنين، وأن تنتبه أنه لم يعد من المقبول في هذه الظروف التي تمر بها البلاد، القيام بعمليات التجريب والاختبار في مواد تمس أسس مطالباتهم المعيشية في وقت بات فيه السواد الأعظم منهم يعانون الفقر والعوز. ورغم استنكار أهالي المحافظة هذه التصرفات التي اعتبروها فريدة لأن عدد المحتجين ممن قاموا بإخراج الموظفين وإغلاق النافذة الواحدة وعرقلة عمل الجميع لا يتجاوز العشرات إلا أنهم أكدوا أن قرار رفع الدعم قرار ظالم خاصة في الوقت الذي باتت في كل شراخ المجتمع تحتاج إلى تقديم المعونة لارتفاع تكاليف المعيشة لا أن يتم سحب الدعم منها ضمن الظروف الاقتصادية الخائفة التي طالت النسبة الأعظم من الأهالي.

كما أشار كثير من الأهالي ممن التقيتهم «الوطن» في فرع الهجرة والجوازات إلى أنهم وقعوا

## تدوير في رئاسة مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين

### وزير المالية: الإجراء مخالف وليس له سند قانوني

### زيود لـ«الوطن»: المؤسسة كانت ولا تزال رئيساً للمجلس



أوضح مدير عام المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود أن تعييل رئيس مجلس إدارة المؤسسة السورية للتأمين وترؤسه مجلس الاتحاد السوري لشركات التأمين جاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة وأن هذا التفويض لا يتعلق بالأشخاص وإنما مرتبط بالصفات الوظيفية، وأن المؤسسة كانت ولا تزال رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وعن حالة اللغة التي رافقت هذا الإجراء مؤخراً الذي وصفه البعض بأنه إجراء غير تقليدي وحالة تغيير غير مألوفة في طبيعة تمثيل المؤسسة في مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين الذي ترأسه المؤسسة، أكد زيود أن ما جرى شأنه الداخلي يخص مجلس إدارة المؤسسة وجاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام للدكتور حسين نوفل بتعيين المؤسسة لدى الاتحاد وترؤس مجلس إدارتها.

وعما جرى من اعتراضات من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد السوري للخدمات والقيام بتدوير الصفات بشكل مخالف للقانون ومخالف للنظام الأساسي للاتحاد الذي ينص على رئاسة مجلس إدارة المجلس، أشار زيود إلى أن ما جرى شأنه الداخلي يخص مجلس إدارة المؤسسة وجاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وكان وزير المالية كنان ياغي قد طلب من الدكتور (نوفل) ممثل المؤسسة لدى الاتحاد هو إجراء غير قانوني خاصة أن ولاية مجلس الإدارة الحالي لم تنته ولايته الزمنية والمحددة بـ٤ سنوات التي بدأت مع عام ٢٠٢١ (حسين نوفل) برئاسة مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين واعتبار تدوير المناصب في مجلس الاتحاد مخالفاً ويستدعي المعالجة.

ونص كتاب وزير المالية بصفته رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين والموجه رئيس مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين ليس سابقة في مثل هذا الإجراء واستبدال ممثليها لدى الاتحاد السوري لشركات التأمين من رئيسه ونائبه، حيث تنص المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للاتحاد المصدق من وزير المالية على انتخاب المجلس لمدة أربع سنوات، فلا يجوز تدوير المناصب قبل انقضاء المدة المذكورة، وأن هذا الإجراء يمثل مخالفة قانونية واضحة ولا يوجد أي سند قانوني له ولا يجوز اتخاذ هذا الإجراء.

وأضاف: لا توجد بيانات كاملة وديقة بالنسبة لواقع الوثائق والسجلات، لكن من خلال المتابعة والتوصيف الأولي فإن الجامعة قادرة على السيطرة على معظم صادرة عن جهة غير مختصة.

أوضح مدير عام المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود أن تعييل رئيس مجلس إدارة المؤسسة السورية للتأمين وترؤسه مجلس الاتحاد السوري لشركات التأمين جاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة وأن هذا التفويض لا يتعلق بالأشخاص وإنما مرتبط بالصفات الوظيفية، وأن المؤسسة كانت ولا تزال رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وعن حالة اللغة التي رافقت هذا الإجراء مؤخراً الذي وصفه البعض بأنه إجراء غير تقليدي وحالة تغيير غير مألوفة في طبيعة تمثيل المؤسسة في مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين الذي ترأسه المؤسسة، أكد زيود أن ما جرى شأنه الداخلي يخص مجلس إدارة المؤسسة وجاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام للدكتور حسين نوفل بتعيين المؤسسة لدى الاتحاد وترؤس مجلس إدارتها.

وعما جرى من اعتراضات من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد السوري للخدمات والقيام بتدوير الصفات بشكل مخالف للقانون ومخالف للنظام الأساسي للاتحاد الذي ينص على رئاسة مجلس إدارة المجلس، أشار زيود إلى أن ما جرى شأنه الداخلي يخص مجلس إدارة المؤسسة وجاء بتفويض من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وكان وزير المالية كنان ياغي قد طلب من الدكتور (نوفل) ممثل المؤسسة لدى الاتحاد هو إجراء غير قانوني خاصة أن ولاية مجلس الإدارة الحالي لم تنته ولايته الزمنية والمحددة بـ٤ سنوات التي بدأت مع عام ٢٠٢١ (حسين نوفل) برئاسة مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين واعتبار تدوير المناصب في مجلس الاتحاد مخالفاً ويستدعي المعالجة.

ونص كتاب وزير المالية بصفته رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين والموجه رئيس مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين ليس سابقة في مثل هذا الإجراء واستبدال ممثليها لدى الاتحاد السوري لشركات التأمين من رئيسه ونائبه، حيث تنص المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للاتحاد المصدق من وزير المالية على انتخاب المجلس لمدة أربع سنوات، فلا يجوز تدوير المناصب قبل انقضاء المدة المذكورة، وأن هذا الإجراء يمثل مخالفة قانونية واضحة ولا يوجد أي سند قانوني له ولا يجوز اتخاذ هذا الإجراء.

وأضاف: لا توجد بيانات كاملة وديقة بالنسبة لواقع الوثائق والسجلات، لكن من خلال المتابعة والتوصيف الأولي فإن الجامعة قادرة على السيطرة على معظم صادرة عن جهة غير مختصة.

## امتحانات (بين الركام)!. «قسد» تمنع الطلاب من تقديم الامتحانات وقيمة الأضرار بمئات الملايين

### معاون وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: تنسيق يومي مع جامعة الفرات وقرارات على الطاولة لمصلحة الطلبة



فادي بك الشريف بين معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد اللطيف هنانو لـ«الوطن»، والتنسيق والتواصل اليومي مع المعنيين في جامعة الفرات المتابعة وتوصيف واقع الجامعة والشكل الذي تراه مناسباً للطلاب المستضفين في الجامعات، علماً أن الأمر طرح في جلسة مجلس التعليم العالي، مع متابعة تقديم الامتحانات بالشكل المناسب ضمن الاهتمام من الجهات المعنية في الحسنة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

هذا واستأنفت الامتحانات في كليات الحسنة بعد تأجيلها، لكن منعت «قسد» طلبة كلية الهندسة الزراعية من تقديم امتحاناتهم في المبنى ويفسر عددهم بأكثر من ٢٥٠٠ طالب وطالبة، ليجرى نقلهم إلى مبان أخرى، مع متابعة الموضوع بشكل يومي واتخاذ أي إجراء إداري مناسب. ذلك تديرها بالكامل وذلك بعد جلبهم عاملين وآليات وإفراغها من كل التجهيزات والوثائق وسجلات الطلبة ونقلها لآمان مجهولة.

وقال: إن المباني التي تعرضت للاستهداف تضم مبرجات ومخابر من أحدث المخابر والجامعة، فضلاً عن كلية الهندسة المدنية وصلت تكلفة تجهيزها إلى ١٠ مليارات من الليرات السورية، وحشفت الخليفة عن أضرار كبيرة طالت

هذا واستأنفت الامتحانات في كليات الحسنة بعد تأجيلها، لكن منعت «قسد» طلبة كلية الهندسة الزراعية من تقديم امتحاناتهم في المبنى ويفسر عددهم بأكثر من ٢٤٠٠ طالب وطالبة، ليجرى نقلهم إلى مبان أخرى، مع متابعة الموضوع بشكل يومي واتخاذ أي إجراء إداري مناسب. ذلك تديرها بالكامل وذلك بعد جلبهم عاملين وآليات وإفراغها من كل التجهيزات والوثائق وسجلات الطلبة ونقلها لآمان مجهولة.

وقال: إن المباني التي تعرضت للاستهداف تضم مبرجات ومخابر من أحدث المخابر والجامعة، فضلاً عن كلية الهندسة المدنية وصلت تكلفة تجهيزها إلى ١٠ مليارات من الليرات السورية، وحشفت الخليفة عن أضرار كبيرة طالت

بين معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد اللطيف هنانو لـ«الوطن»، والتنسيق والتواصل اليومي مع المعنيين في جامعة الفرات المتابعة وتوصيف واقع الجامعة والشكل الذي تراه مناسباً للطلاب المستضفين في الجامعات، علماً أن الأمر طرح في جلسة مجلس التعليم العالي، مع متابعة تقديم الامتحانات بالشكل المناسب ضمن الاهتمام من الجهات المعنية في الحسنة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأكد معاون الوزير افتتاح شعبة خاصة للطلاب في الحسنة المعالجة وضعهم، لتقوم الجامعة باتخاذ الحلول السريعة والأدوية، مصفياً جاهزون لاتخاذ أي قرار من الوزارة بناء على اقتراح رئاسة الجامعة والشكل الذي تراه مناسباً للاتحاد المصدق من وزير المالية على انتخاب المجلس لمدة أربع سنوات، مع متابعة تقديم الامتحانات بالشكل المناسب ضمن الاهتمام من الجهات المعنية في الحسنة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأضاف: لا توجد بيانات كاملة وديقة بالنسبة لواقع الوثائق والسجلات، لكن من خلال المتابعة والتوصيف الأولي فإن الجامعة قادرة على السيطرة على معظم صادرة عن جهة غير مختصة.

## تعديات على الأرض المخصصة لمؤسسة المباقر بالقنيطرة!

### عيد: قدمنا التسهيلات للتنفيذ وبعد ٣ سنوات لم تقم بأي إجراءات تنفيذية!

### مدير الزراعة: عبء حماية المساحة المخصصة يقع على عاتق المؤسسة



القنيطرة - خالد خالد قبل نحو ثلاث سنوات وأكثر وبعد عودة الأمان لربوع محافظة القنيطرة كان توجه المؤسسة العامة للمباقر لإحداث محطتين على أرض المحافظة واحدة لتسعين الأبقار وإنتاج اللحوم والثانية لإنتاج الألبان والأجبان، إضافة لإنتاج سلالة جديدة من الأبقار من ضمن المحطتين المزمع إحداثهما في القنيطرة، وتم تخصيص المؤسسة بالأرض اللازمة بمساحة تقدر بـ ١٦٠٠ دونم تقريباً في نبع الصخر المتاخمة مع أراضي منطقة الحارة بمحاطفة درعا والثانية بمنطقة الحلس على المقار رقم ١/١ بدلاً من الأرض التي تم تخصيصها للمحطة الثانية والتي كان مزمع إحداثها في منطقة بريقة القنيطرة ومن أملاك الدولة بموجب قرارات من وزارة الزراعة.

ويعد مرور تلك المدة لم تحرك مؤسسة المباقر أي ساكن للمباشرة بأبحاث فرع للمباقر بالقنيطرة أو حتى تنفيذ إحدى المحطتين، كما أنه تمت تسمية مدير لفرع المؤسسة بالقنيطرة ولكن لم يلبأه القرار.

ويزاد الشكاوى في الفترة الأخيرة حول وجود تعديات على الأرض التي تم تخصيصها لمؤسسة المباقر وقيام عدد من المواطنين بوضع أديمهم على مساحات من الأرض وأمام الجميع لوضع الأمر بعد فترة بحكم الأمر الواقع ومن دون اتخاذ أي إجراء من الجهات المعنية! عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة أحمد عبد أكد تقديم كل التسهيلات اللازمة للمؤسسة العامة للمباقر وللحفاظ على سلامة المحطتين والقنيطرة وفرز الآليات اللازمة وكادر عمل بشكل مؤقت للحفاظ على الأراضي وحمايتها ريثما يصدر مرسوم الإحداث لأن المشروع يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لمحافظة القنيطرة في ضوء توجهات الحكومة بالهوض بالواقع الزراعي وتشغيل

إدارة وتنمية مشاريعها. وحول التجاوزات التي تمت على الأرض التي تم تخصيصها للمؤسسة المنقطة أوضح مدير زراعة القنيطرة أحمد ديب أن الأرض المخصصة هي من الأراضي الخاصة التي تم الاستيلاء عليها بموجب الأمر الإداري رقم ٥٤ - تاريخ ١٩٦٧/٥/١ الصادر عن نائب الحاكم العربي على الأراضي المنتزعة عليها بين أهالي نبع الصخر والحارة وأصبحت بتصرف الدولة منذ ذلك التاريخ وبناء على ذلك تم تأجير تلك المساحة من محافظتي درعا والقنيطرة للشركة السورية للبيبة عام ١٩٨١، (علماً بأن تلك المساحة تتبع إدارياً لمحافظة درعا منطقة الحارة وبالتالي فإن الولاية عليها تعود لمديرية زراعة درعا - دائرة أملاك الدولة).

وأكد ديب أنه في عام ٢٠١٨ تم إلغاء العقد المبرم مع الشركة السورية للبيبة بموجب قرار محافظ القنيطرة رقم ٨٧٥ / تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٥ بناء على كتاب وزير الزراعة رقم ٢٢٣٢٢ / د تاريخ ٢٠١٨/١٠/٤، مبيناً أنه أعيد تخصيص مساحة ١٦٠٠ دونم لمصلحة وزارة الزراعة - المؤسسة العامة للمباقر من مديرية الزراعة درعا عام ٢٠١٨، باعتبارها مساحة الولاية على الأرض وتم تنظيم قرارات تزج عد ٤٠٠ دونم بسبب الإنداء عليها من بعض أهالي منطقة الحارة من زراعة درعا كذلك، وأضاف: ما زال تخصيص مستمراً لمصلحة إدارة المباقر، وبالتالي يقع عليها عبء حماية المساحة المخصصة لها منذ تاريخ التخصيص وأن أي إشكالية تثار حول إدارة تلك المساحات تعود الولاية فيها لمديرية الزراعة في درعا كونها تتبع إدارياً لمحافظة درعا. وفي الختام أسئلة كثيرة تدور على لسان أبناء محافظة القنيطرة ويبقى الجواب والقرار عند من يمكن ذلك!

الشهداء والأرامل والمطلقات والعاطلين من العمل وغيرهم من ذنب الفئات التي تستحق زيادة الدعم وأن يتم ضمن هذا الصندوق تقديم الدعم دقيق حتى يقوموا على تصحيح تلك الخفياة بالتوجه إلى فرع الهجرة ليؤكدوا أنهم مقيمون داخل القطر حتى يحق لهم الحصول على الدبل، شأنهم شأن الأهالي أمام مكتب شركة تكامل، ليبقى لسان حال الجميع ومطلبهم الوحيد إعادة الدعم لجميع الشرائح وعدم تكليفهم تصحيح أوضاع الفریق الاقتصادي المعني برفع الدعم، وأن يقوم ذلك الفریق بجمع البيانات الصحيحة أولاً وإعداد قاعدة لتلك البيانات دقيقة حول جميع شرائح المجتمع ومن ثم الاجتهاد برفع الدعم وفقاً لذلك!

كما أشار أحد المواطنين سمير فليحان إلى أنه ضمن حالة الفقر والعوز التي تعيشها الأغلبية الساحقة في المجتمع كان الأجدر بالفریق الحكومي البحث عن آلية دعم للشرائح الأكثر عوزاً واحتياجاً بناء على دراسات حقيقية وبيانات دقيقة يتم وضعها ضمن قاعدة بيانات تعود إليها كل الوزارات المعنية ومن ثم اتخاذ قرار رفع الدعم وفق قاعدة البيانات تلك أو إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي وتقديم الدعم لتلك الشرائح التي تتضمن أهالي

الشهداء والأرامل والمطلقات والعاطلين من العمل وغيرهم من ذنب الفئات التي تستحق زيادة الدعم وأن يتم ضمن هذا الصندوق تقديم الدعم دقيق حتى يقوموا على تصحيح تلك الخفياة بالتوجه إلى فرع الهجرة ليؤكدوا أنهم مقيمون داخل القطر حتى يحق لهم الحصول على الدبل، شأنهم شأن الأهالي أمام مكتب شركة تكامل، ليبقى لسان حال الجميع ومطلبهم الوحيد إعادة الدعم لجميع الشرائح وعدم تكليفهم تصحيح أوضاع الفریق الاقتصادي المعني برفع الدعم، وأن يقوم ذلك الفریق بجمع البيانات الصحيحة أولاً وإعداد قاعدة لتلك البيانات دقيقة حول جميع شرائح المجتمع ومن ثم الاجتهاد برفع الدعم وفقاً لذلك!

كما أشار أحد المواطنين سمير فليحان إلى أنه ضمن حالة الفقر والعوز التي تعيشها الأغلبية الساحقة في المجتمع كان الأجدر بالفریق الحكومي البحث عن آلية دعم للشرائح الأكثر عوزاً واحتياجاً بناء على دراسات حقيقية وبيانات دقيقة يتم وضعها ضمن قاعدة بيانات تعود إليها كل الوزارات المعنية ومن ثم اتخاذ قرار رفع الدعم وفق قاعدة البيانات تلك أو إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي وتقديم الدعم لتلك الشرائح التي تتضمن أهالي